

Distr.: General
10 December 2008
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ موجهة من الأمين العام
إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أحيل إليكم الرسالة المرفقة المؤرخة ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨
والتي تلقيتها من نائب الأمين العام لمنظمة معاهدة حلف شمال الأطلسي (انظر المرفق).
وأرجو ممتنا أن تتفضلوا بعرض هذه الرسالة على أعضاء مجلس الأمن.
(توقيع) بان كي - مون



المرفق

رسالة مؤرخة ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ موجهة إلى الأمين العام من
نائب الأمين العام لمنظمة معاهدة حلف شمال الأطلسي

وفقا لقراري مجلس الأمن ١٣٨٦ (٢٠٠١) و ١٥١٠ (٢٠٠٣)، أرفق طيه تقريرا
عن عمليات القوة الدولية للمساعدة الأمنية يغطي الفترة من أيار/مايو إلى تموز/يوليه ٢٠٠٨
(انظر الضميمة). وأرجو ممتنا التفضل بإتاحة هذا التقرير لأعضاء مجلس الأمن.

(توقيع) كلوديو بيسونيرو

التقرير الفصلي المقدم إلى الأمم المتحدة عن عمليات القوة الدولية للمساعدة الأمنية

١ - يغطي هذا التقرير الفترة من ١ أيار/مايو إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ للقوة الدولية للمساعدة الأمنية. في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٨، وبلغ قوام القوة ١٠١ ٤٩ من أفراد من الدول الأعضاء في منظمة معاهدة حلف الأطلسي البالغ عددها ٢٦ دولة و ٢١٥ ٢ فرداً من ١٤ دولة من دول غير أعضاء في تلك المنظمة.

٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت القوة الدولية للمساعدة الأمنية مساعدة حكومة جمهورية أفغانستان الإسلامية عملاً بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. أما المواضيع الرئيسية، فهي كما يلي:

(أ) واصلت القوة القيام بعمليات أمنية والقيام في الوقت ذاته بتقديم الدعم في مجالات الحكم والتعمير والتنمية. وتركزت العمليات الأمنية على استئصال ودحر التهديد الذي تشكله قوات المتمردين المعارضة، والقيام في الوقت ذاته بتطوير قدرات قوات الأمن الوطني الأفغانية.

(ب) شهد الجيش الوطني الأفغاني زيادة في عدد أفرادهِ وقدراتهِ خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأسست العمليات المشتركة بين قوات الأمن الوطني الأفغانية والقوة الدولية للمساعدة الأمنية على النجاحات السابقة في إحباط مخططات قوات التمرد المعارضة وتقويض قدرتها على النشاط في المستقبل. ولا يزال التحدي الأكبر للأمن في أفغانستان يوجد في الجزأين الجنوبي والشرقي من البلد حيث أسهمت القوات الإضافية لكل من القوة الدولية والقوات الأفغانية بقسط كبير في إنجاز عمل البعثة.

الحالة الأمنية

٣ - كان نشاط القوات المتمردة المعارضة في أنحاء أفغانستان خلال الفترة المشمولة بالتقرير أعلى مما كان عليه في الفترة نفسها من عام ٢٠٠٧. واتبعت هذه القوات في معظم الحالات تكتيكاً ركزت فيه على شن هجمات ضيقة النطاق غير متناظرة بدل الدخول في اشتباكات واسعة النطاق مع القوة الدولية للمساعدة الأمنية وقوات التحالف. كما واصلت العديد من هجمات القوات المتمردة استهداف قوات الأمن الوطني الأفغانية، وبخاصة الشرطة الوطنية الأفغانية والمدنيين من العاملين لدى حكومة جمهورية أفغانستان الإسلامية أو الذين يدعمونها. وتمثلت الهجمات التي خلفت أكبر عدد من الإصابات في هجمات بأجهزة

انفجارية يدوية الصنع كانت هي السبب الأول في معظم الإصابات في صفوف المدنيين الأفغان. وواصلت استراتيجية قوات المتمردين التركيز على تشويه وتقويض سلطة الحكومة ومصداقية القوة الدولية والمجتمع الدولي للتأثير على السكان وهزيمة ظروف تؤدي إلى إنشاء حكومة إسلامية متشددة. أما الحالة الأمنية في المناطق، فكانت كما يلي:

(أ) القيادة الإقليمية في العاصمة. شهد نشاط القوات المتمردة زيادة طفيفة لم تتجاوز الحدود الموسمية المتوقعة. وظل احتمال شن هجمات "ملفتة للأنظار" ضد أهداف عالية القيمة/المردود قائما. ويشكل الهجوم الانتحاري بسيارة محملة بالمتفجرات مثالا على نوع الهجمات المدوية التي تحاول قوات التمرد جاهدة تحقيقها في كابل. وقد كشفت القوة الدولية بمساعدة الأهالي مخابئ أسلحة لقوات التمرد في منطقة القيادة الإقليمية في العاصمة والمناطق المحيطة، مما يعطي إشارة إيجابية على أنهم قد أصبحوا أكثر استعدادا للتعاون ضد قوات التمرد؛

(ب) القيادة الإقليمية في الشمال. ظل نشاط القوات المتمردة في منطقة القيادة الشمالية في حدود المعايير السابقة. واستمرت الأنشطة الإجرامية والجماعات المسلحة غير المشروعة تشكل التهديدات الأساسية للاستقرار. وبالرغم من أن حركة طالبان ربما راودتها طموحات في توسيع نطاق وجودها خارج الجيوب التي ينتمي سكانها إلى قبائل البشتون، فقد ظل أصحاب النفوذ الإقليميون والمحليون والسكان من غير البشتون في الحد من تأثير طالبان؛

(ج) القيادة الإقليمية في الغرب. شهد نشاط القوات المتمردة زيادة طفيفة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وبخاصة في المناطق المتاخمة لمنطقة القيادة الإقليمية في الجنوب. ويعزى ذلك إلى تأثير العمليات الأمنية المتواصلة للقوة الدولية للمساعدة الأمنية وقوات الأمن الوطني الأفغانية ضد قوات التمرد في منطقة القيادة الإقليمية في الجنوب؛

(د) القيادة الإقليمية في الجنوب. ظلت منطقة القيادة الإقليمية في الجنوب محط تركيز الجهود الرئيسية للقوات المتمردة بالرغم من قتل واعتقال عدد كبير من قادتها. فقد أحبطت عمليات القوة الدولية للمساعدة الأمنية وقوات الأمن الوطني الأفغانية نشاط القوات المتمردة داخل العديد من المناطق التي تقوم فيها حركة طالبان بعملياتها عادة. غير أن الحركة الضاربة بجزورها بين سكان منطقة القيادة الإقليمية في الجنوب ظلت خلال الفترة المشمولة بالتقرير مصدر الخطر الأساسي على استقرار المنطقة، وظلت قادرة على شن مجموعة من الهجمات ضد القوة الدولية وقوات التحالف والقوات الحكومية؛

(هـ) القيادة الإقليمية في الشرق. شهد نشاط المتمردين في الشرق زيادة كبيرة بالمقارنة بما كان عليه في العام الماضي، وبخاصة على طول الحدود الأفغانية الباكستانية. فجماعات القوات المتمردة تجتاز بشكل اعتيادي الحدود السهلة للاختراق لشن هجمات خاطفة ضد القوة الدولية وقوات التحالف والقوات الحكومية، قبل أن تنسحب وتعتبر الحدود مرة أخرى إلى داخل باكستان. ومما يقيم المثال على قدرتها على شن هجمات كبيرة ودقيقة ومباشرة ضد القوة الدولية وقوات التحالف، متى اجتمعت الظروف المواتية، الهجوم الذي شنته على مركز وينات القتالي المتقدم (المسمى أيضا بمركز كاهلر القتالي المتقدم) في مقاطعة كونار.

الجيش الوطني الأفغاني

٤ - استمر تحسن الجيش الوطني الأفغاني من حيث القوام والقدرات على نحو ما يتضح من توصل عدة تشكيلات أخرى إلى بلوغ القدرة التشغيلية الكاملة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وشكلت المساعدة الدولية المحدودة لمبادرات التدريب التي يقوم بها الجيش، وقلة عدد أفرقة التوجيه، وانعدام الدعم بالمعدات الملائمة عقبات ظلت تحد عموما من وتيرة تطويره.

(أ) القدرات - تواصل تحول الجيش من حيث قوامه وقدراته إلى قوة محترمة ومحترقة حيث إن أكثر من نصف وحداته أصبحت قادرة الآن على أن تنجز جانباً من أعمال التصدي لعمليات التمرد، بدعم من القوات الدولية وقوات التحالف. وتطورت قدرات بقية الوحدات، ويتوقع أن تبلغ في المواعيد المحددة الأهداف المتعلقة بتطويرها. وتواصلت تزايد مشاركة الجيش في عمليات إحلال الأمن والاستقرار، مما يعطي صورة عن نمو قدراته وكفاءته حيث إن أكثر من نصف العمليات التي قامت بها القوات الدولية أجريت بالاشتراك مع وحداته؛

(ب) التزود بالجنود - استمر تزود الجيش بالجنود على نحو مطرد حيث بلغ عدد الذين تم إلحاقهم بالخدمة في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير ٦٠ ٠٠٠ شخص. وارتفعت أعداد "الجاهزين للالتحاق بالخدمة" على نحو متناسب حيث إنه سيكون هناك في تموز/يوليه ٢٠٠٨ قرابة ٣٥ ٠٠٠ فرد جاهز للعمليات؛

(ج) المعدات - تحسنت حالة معدات الجيش الوطني الأفغاني وإن لم يكن بالوتيرة المرجوة. وسُجل تقدم في تزويد الوحدات ذات الأولوية في الميدان بعدد محدود من قطع أسلحة قدمتها الولايات المتحدة؛

(د) التدريب - لا يزال عدم توفير العدد المطلوب من أفرقة التوجيه والاتصال في مجال العمليات أكبر عامل يقيد قدرة القوة الدولية على تعجيل وتيرة تطوير الجيش الوطني الأفغاني. ولذا، فقد ظل إيجاد موارد إضافية من هذه الأفرقة في مقدمة الأولويات المطروحة على منظمة معاهدة حلف الأطلسي فيما يتعلق بتشكيل القوات؛

الشرطة الوطنية الأفغانية

٥ - بالرغم من استمرار جهود المجتمع الدولي لتعزيز قدرات الشرطة الوطنية الأفغانية بتحويل الشرطة النظامية الأفغانية إلى جهاز يدين بالولاء للشعب الأفغاني ويخدم المصالح الأفغانية الوطنية، فإنها لا تزال بحاجة إلى دعم كبير لتحويلها إلى مؤسسة أمنية تفي بالغرض المطلوب. وقد ظلت هذه الشرطة التي وصلت خلال الفترة المشمولة بالتقرير إلى نحو ٧٨ ٠٠٠ فرد، تعتمد على الدعم الكبير المقدم من المجتمع الدولي بغية دعم العمليات الأمنية في أفغانستان. وظل برنامج التنمية المركزة للمقاطعات الذي أنجزته خلال الفترة المشمولة بالتقرير القيادة الانتقالية الأمنية المشتركة لأفغانستان، يشكل محط تركيز الدعم المقدم من المجتمع الدولي لأغراض تطوير الشرطة الوطنية الأفغانية. ويظل النقص الحاد في أفرقة توجيه الشرطة هو التحدي الحاسم الذي يقف أمام مواصلة تنفيذ البرنامج في جميع أنحاء أفغانستان.

مكافحة المخدرات

٦ - تأكدت الصلة مرة أخرى بين صناعة المخدرات غير المشروعة وقوات التمرد المعارضة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واستمرت في زيادة زعزعة الاستقرار والفساد. ولا يزال هذا الأمر يهدد الحكم بجميع مستوياته، بما في ذلك سلطة الشرطة وسيادة القانون بوجه عام. وفي نهاية المطاف، يحول هذا الوضع أيضا دون إحراز تقدم ملموس في مجالي التعمير والتنمية. أما النقاط الرئيسية، فهي كما يلي:

(أ) يركز الدعم المقدم من القوة الدولية للمساعدة الأمنية لعمليات مكافحة المخدرات على التنسيق بين الوكالات والوزارات الأفغانية للدخالية، ومكافحة المخدرات، والدفاع، وكذلك مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛

(ب) دعمت القوة الدولية للمساعدة الأمنية القوات الأفغانية الخاصة لمكافحة المخدرات والوحدة الوطنية لضبط المخدرات وهما القوتان الأفغانيتان الرئيسيتان لضبط المخدرات. وبدعم من القوة الدولية، قامت الحكومة بحملة إعلامية سبقت موسم الزراعة حققت، فيما يبدو، بعض النتائج الإيجابية. ووفرت القوة الدولية أيضا الدعم اللوجستي لعدد من العمليات الأفغانية لضبط المخدرات.

البلدان المجاورة

٧ - استمر تنقل القوات المتمردة المعارضة بين باكستان وأفغانستان على امتداد الحدود السهلة الاحتراق. ولا تزال العناصر الإجرامية تستخدم دروب التهريب في بلدان آسيا الوسطى المجاورة لأفغانستان للوصول إلى أوروبا وآسيا. وتواصل أيضا ورود أنباء عن مجيء مقاتلين أجنب إلى أفغانستان عبر آسيا الوسطى.

إصلاح النظام القضائي وسيادة القانون

٨ - لم يستجد أي تغيير ذي شأن عما كان عليه الحال خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. فوصول عامة الناس إلى العدالة لا يزال محدودا. ولا يزال نظام السجون يفتقر إلى ما يكفي من الهياكل الأساسية والموظفين، ومعظم الأفغانيين لا يعرفون حقوقهم ولا الإجراءات القانونية الواجبة. ولا يزال النظام القضائي ضعيفا ويستشري فيه الفساد. ولوحظ وجود تقدم طفيف في مجال التدريب القضائي.

الحكم

٩ - يتمثل القصد من القوة الدولية للمساعدة الأمنية، كما حددت في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، هي مساعدة الحكومة في توفير الأمن في جميع أنحاء أفغانستان. وقد أكدت الأحداث على أرض الواقع خلال الفترة المشمولة بالتقرير وجهة النظر القائلة إن الأمن والتنمية والحكم عناصر مترابطة. ولتعزيز التأثير الإيجابي الناجم عن إنشاء مديرية الحكم المحلي، واصلت القوة الدولية للمساعدة الأمنية إشراك الحكومة الأفغانية على جميع المستويات بغية المساعدة في بسط سلطتها وتحسين قدراتها. وظلت قيادة أفرقة تعميم المقاطعات تكتسي أهمية في تعزيز سلطة الحكومة نحو أثر الجهود المستمرة لقوات التمرد و/أو العناصر الإجرامية الرامية إلى إحباط هذه العملية. وظل تعميق وتوسيع إشراك الحكومة المركزية بتعميم المنافع على جميع السكان على مستوى القواعد الشعبية وإثبات حيادها في ذلك إحدى أولويات التحسينات المتواصلة. ولا يزال بناء القدرات على جميع مستويات الإدارة شرطا لازما لبسط سلطة الحكومة.

التنمية

١٠ - وفر مؤتمر قيادة القوات المشتركة في برونسام بشأن أفرقة تعميم المقاطعات المعقود في أيار/مايو ٢٠٠٨، بمشاركة الدول المساهمة بجنود في القوة الدولية، والمجتمع الدولي، والحكومة منتدى لتنسيق الإرشاد والتوجيه على الأجل الطويل. وأسفر المؤتمر عن وضع

خطة عمل لتحسين توجيه الدعم المقدم من منظمة معاهدة حلف الأطلسي في مجالي التعمير والتنمية لتتواءم مع الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية. وفيما يتعلق بتحسين الحكم، اتفق على ضرورة أن تقدم أفرقة التعمير الدعم إلى خطة السنوات الخمس للمديرية المستقلة للحكم المحلي. وهذا ما يمكن تحقيقه على أفضل وجه من خلال لجنة توجيهية تنفيذية لأفرقة تعمير المقاطعات يعاد تفعيلها، تعزز التنسيق مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان على المستوى الإقليمي وزيادة التركيز على اللجنة التوجيهية لأفرقة تعمير المقاطعات بعد تفعيلها على أن تشارك وتشارك في رئاستها المديرية المستقلة للحكم المحلي، بدلا من وزارة الداخلية.